الجزء الثاني

كيف تغير التنمية الناس؟

نظريات التحديث ـ الجذور الفكرية لمشروع التنمية

4 قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٦٤)

(تالكوت بارسونز)

كخبير في «ماكس فيبر»، وكرائد في استخدام الوظيفة البنيوية «لإميل دوركايم» للبحث في التغييرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بنى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (١٩٠٢ ـ ١٩٧٩) الكثير من الأفكار الجوهرية التي تابعها «التحديثيون»، تأتي الأفكار في هذا المقتطف أولا من حلقة بحث أقيمت في عام ١٩٦٣ حول «التطور» في جامعة هارفارد. يعتقد بارسونز أن المجتمعات تتغير وفق نماذج مميزة، منتقلة من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة. وكما هي الحال في التطور البيولوجي، فإن كل تكيف اجتماعي يقوم إما بتثبيط وإما بدعم المزيد من التطوير. كانت

«إن النقطة الصعبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط»

بارسونز

> المجتمعات الحديثة ترى على أنها مجتمعات تضم منظمات بيروقراطية: النقود والأسواق، ونظاما قانونيا كليا، وترابطا ديموقراطيا في شكليه العام والخاص. كانت تلك كلها طرق كيّفها المجتمع مع التفكيك. كانت هناك مناظرات ونقاش كبير حول ما إذا كانت رؤية بارسونز قد وضعت المجتمعات الأوروبية فوق المجتمعات الأخرى، على أنها الأكثر تطورا والأكثر تكيفا. هناك أيضا نقاش بشأن ما لو كان صائبا في طرحه لفكرة أنه كان هناك نماذج ومراحل عالمية للتطور الاجتماعي.

لقد قصد بهذه الورقة المساهمة في إحياء وتوسيع التفكير التطوري في علم الاجتماع. وهي تبدأ بالمفهوم الذي يقول إنه بتطور نظم العيش عموما تزيد تطورات جديدة معينة من قدرة النظام على التكيف إلى حد كبير، بحيث إنه من دونها يغلق الطريق أمام خطوات تطورية أساسية تالية، رغم أن البقاء في داخل «كوة» أمر ممكن ومتكرر الحدوث. بالنسبة إلى التطور العضوي، تم شرح المفهوم استنادا إلى ما حدث من تطور في جهاز الإبصار لدى الإنسان وفي يديه ودماغه، وكرس متن الورقة لست حالاتٍ على المستوى الاجتماعي. أول حالتين هما، المفاضلة على أساس معيار التدرج الطبقي، وتطور نماذج للشرعية الثقافية مستقلة عن البنية الاجتماعية، كل حالة منها مهمة في الانتقال من الظروف الاجتماعية البدائية إلى ظروف الحضارات القديمة البائدة. الحالات الأربع الباقية ـ في ترتيب المعالجة ـ هي منظمة المكاتب الرسمية، النقد والأسواق، النظام القانوني العالمي، والرابطة الديموقراطية في شكليها الحكومي والخاص. هذه الحالات الأربع، بأخذها جميعا معا، هي أساسية لبنية النموذج الحديث للمجتمع، رغم أن كل واحدة منها معقدة إلى درجة عالية وهي عرضة لسلسلة كاملة من المراحل التنموية. وفي دوائر علم الاجتماع وعلم الإنسان ينتقل التشديد ببطء وبشكل لا يفصح عن نفسه نوعا ما، من اللامبالاة المتعمدة بمشاكل التطور الاجتماعي والثقافي إلى «نسبية حديثة» تربط قضاياها الكلية بإطار تطوري.

أكدت الرؤى الأقدم أن النظم الاجتماعية والثقافية تتألف من سمات متميزة متعددة لا حدود لها، بحيث تكون الثقافات منفصلة كلية، أو أنه يجب التأكيد على قضايا كلية(عالمية) إنسانية واسعة، مثل اللغة وتحريم غشيان الأقارب. تتشارك هذه التأكيدات على تنوعها، في حقيقة أنها تحول الانتباه

عن استمرار معين في أنماط التغير الاجتماعي، بحيث إنه يجب ان نعامل الميزات أو الأنماط الثقافية، كأنها فريدة قائمة بذاتها، وغير مترابطة أساسا. ولكي يتم اعتبار نموذج ما على أنه عالمي، يجب أن يكون مهما بالنسبة إلى كل المجتمعات والثقافات على السواء. على رغم تباهيها برفض «التقييد الثقافي»، كانت تلك الرؤى تركز بوضوح على الناحية الأنثروبولوجية في طرحها لمشاكل أساليب الإنسان في الحياة بحدة، انطلاقا من قضايا الاستمرارية مع بقية العالم العضوي. ولكن كان للتشديد على القضايا الكلية الإنسانية نوع من التأثير المتوازن لحصر الانتباه إلى ما هو إنساني عام وأساسي، دون اعتبار للتسلسل ضمن الفئة الإنسانية.

تزيل «النسبية الحديثة» هذا العائق وتحاول أن تأخذ بعين الاعتبار الأساليب البشرية باستمرارية مباشرة مع الأدنى من البشري. وتفترض أن الحد الفاصل بين البشري والأدنى من البشري لا يسجل توقفا في التغيير التنموي، ولكنها بالأحرى تسجل مرحلة في عملية طويلة تبدأ مع الكثير من أطوار ما قبل البشرية، وتستمر من خلال هذا الحد الفاصل إلى وقتنا الخاص بنا وما بعده. وبمنحها مدى واسعا من تنوع النماذج في كل المراحل، تفترض أن مستويات من التقدم التطوري ربما قد خصصت تجريبيا لأطوار الإنسان بالإضافة إلى أطوار ما قبل الإنسان.

قضايا التطور الكلية

سأقوم بتصنيف أي تطور تنظيمي ذي أهمية كافية لمزيد من التطور على أنه قضية تطورية، بحيث إنها على الأرجح تكتشف من قبل أنظمة مختلفة تعمل وفق ظروف مختلفة عوضا عن أن تكون قد انبثقت كلها دفعة واحدة.

في العالم العضوي، العين هي مثال جيد لقضية كلية تطورية، لأنها الوسيط لإدخال المعلومات المنظمة من محيط العضوية، ولأنها تتعامل مع كل من أبعد مصادر المعلومات وأكثرها اتساعا بالمدى. الرؤية هي أكثر آليات المعلومات الحسية تعميما، لها بذلك أعظم أهمية «كامنة» كافية لتكيف الكائن العضوي مع محيطه.

الدليل الواضح هو أن الرؤية ليست إبداع «اللقطة الواحدة» في التطور العضوي، بل كان تطورها بشكل مستقل في ثلاثة تشعبات مختلفة - الرخويات، الحشرات، والفقاريات. هناك ملمح معين مثير للاهتمام لتلك

الحالة هو أنه بينما تختلف الأعضاء البصرية تشريحيا في الفئات الثلاث تماما، ولا تقدم أي تواصل تطوري، بل تستخدم جميعها الآلية نفسها بشكل كيميا ـ إحيائي، مشتملة على فيتامين (A)، (على رغم أنه ليس هناك دليل واضح على أنها لم تحدث بالمصادفة ثلاث مرات وبشكل مستقل في كل مرة). تبدو الرؤية، مهما كانت آليتها، أنها متطلب أساسي أصلي لكل المستويات العليا للتطور العضوي، فقدتها مجموعات خاصة جدا مثل الخفافيش، مما لم يكن بالتالي باعثا على تطورات نشوئية مهمة.

وبالرجوع إلى الإنسان، وقدرته البيولوجية الكامنة للتطور الاجتماعي والحضاري، قد نورد قضيتين كليتين تطوريتين مألوفتين، اليدين والدماغ بالذات.

اليد البشرية هي طبعا الأداة الأساسية للأغراض العامة، إن اتحاد أربع أصابع متحركة مقابل إبهام يمكّنها من إنجاز تنوع هائل من عمليات الإحاطة والإمساك، واستعمال أنواع كثيرة من الأجسام؛ فوضعها في نهاية الذراع مع مفاصل متحركة يسمح لها بأن تكون مناورة في مواقع عدة. أخيرا يقوم تزاوج أعضاء الذراع ـ اليد بأكثر من مضاعفة قدرة كل منها، لأن ذلك يسمح بالتعاون وبتقسيم معقد للعمل بينهما.

والجدير بالذكر أن تطور اليدين والذراعين كلف الإنسان غاليا في التنقل: لا يستطيع الإنسان أن ينافس في السرعة وسهولة المناورة على رجليه الأنواع الأسرع ذوات الأربع. على كل حال، يستخدم الإنسان يديه من أجل هذا المدى الواسع من السلوك المستحيل على المخلوقات التي من دون أيد، بحيث إن خسارتها هذه لا تعوض. يستطيع مثلا أن يحمي نفسه بأسلحة عوضا عن الهرب.

الدماغ البشري تقريبا أقل كمالا تقنيا من اليد، لكن مزاياه على الأدمغة حتى على دماغ «الأنثروبويدز» (سلف الإنسان الحالي) عظيمة جدا، بحيث إنه أكثر أعضاء الإنسان تميزا، والمصدر الوحيد الأكثر أهمية لمقدرة الإنسان العقلية، هو ليس فقط العضو الأساسي لضبط العمليات المعقدة، المهارات اليدوية بشكل خاص، والمعلومات البصرية والسمعية المتناسقة، بل هو وفوق كل شيء القاعدة العضوية للمقدرة العقلية على التعلم والتحكم بالرموز بمهارة. وعليه فإنه الأساس العضوي للثقافة وبشكل مهم جدا. إن هذا التطور كان أيضا على حساب التضحية بالمزايا المتكيفة المباشرة، على سبيل المثال

يحتل الدماغ جزءا كبيرا من الرأس بحيث يكون الفكان أقل فعالية بكثير منهما عند الثدييات الأخرى. لكن هذا ما تعوض عنه اليدان إلى حد كبير. والدماغ الكبير مسؤول نوعا ما عن فترة التبعية الطفولية الطويلة، لأن الطفل يجب أن يتعلم كل هذا العامل الضخم من سلوكه الفعال، وبذلك فإن عبء العناية بالطفل وتأهيله اجتماعيا أعلى بكثير بالنسبة إلى الإنسان من أي من الأنواع الأخرى.

ومع هذه الأمثلة العضوية في العقل، فإن مفهوم القضية الكلية التطورية قد يتطور بشكل أكثر كمالا، واقترح أنه يجب أن يصاغ بالرجوع إلى مفهوم التكيف، الذي كان أساسيا جدا لنظرية التطور منذ دارون. وبشكل واضح، يجب ألا يعني التكيف مجرد «التأقلم» السلبي مع الظروف البيئية، ولكنه بالأحرى مقدرة نظام معيشي على التعامل بنجاح مع محيطه، تتضمن هذه المقدرة اهتماما فعليا بالسيادة، أو قابلية تغيير المحيط بما يتناسب مع متطلبات النظام، بالإضافة إلى قدرة على البقاء في وجه معالمه غير القابلة للتغيير. وبذلك فإن المقدرة على التعامل مع مجالات واسعة من العوامل البيئية المحيطة بنجاح، من خلال التأقلم أو الضبط الفعلي أو كليهما معا هو أمر عصيب. أخيرا، إن النقطة الصعبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط، ومن ثم التعامل مع أمر مجهول مشكوك فيه. يشير عدم الثبات هنا إلى كل من الانحرافات أو التغيرات المتنبأ بها، مثل دورة الفصول، والتغيرات غير المتنبأ بها مثل الظهور المفاجئ لحيوان ضار خطير.

إذن القضية الكلية هي مركب من البنى والعمليات المرافقة التي يزيد تطورها من المقدرة النهائية على التكيف لنظم الحياة في طبقة معينة، بحيث إن النظم القادرة على تطوير المركبات هي فقط التي تستطيع أن تحرز مستويات معينة أعلى من القدرة العامة على التكيف. هذا المعيار المستمد من مبدأ الاختيار الطبيعي المشهور، يتطلب تأهيلا بينا واحدا أساسيا. ليس هناك حاجة إلى الحكم على النظام الفقير نسبيا، الذي لا يطور قضية كلية جديدة بالانقراض. وبذلك نجد بعض الأنواع التي تمثل كل مستويات التطور العضوي مازالت على قيد الحياة إلى اليوم، من العضويات الأحادية الخلية وما فوق. وعلى كل حال تظل الأنماط الدنيا الباقية على قيد الحياة قائمة.

بعلاقات مختلفة مع الأنماط الأعلى، يشغل «كوي» ملائمة خاصة يعيش فيها في نطاق محدود، وبعضها الآخر يقوم بعلاقات تكافلية مع نظم أعلى. إنها لا تشكل عموما تهديدا مهما لاستمرار وجود النظم المتطورة الأعلى، وهكذا، وعلى رغم أن الأمراض المعدية تشكل مشكلة خطيرة للإنسان، لكن ليس من المحتمل أن تحل البكتيريا محل الإنسان كفئة عضوية مهيمنة. والإنسان معتمد تكافليا على كثير من الأنواع البكتيرية.

هنا، يجب التمييز بين أمرين، لأنهما ينطبقان على كل مكان عموما. الأول بين أثر الابتكار عندما يقدم لأول مرة في نوع أو مجتمع معين، وبين أهميته كمكون أساسي للنظام. تزود قضايا كلية معينة في العالم الاجتماعي ـ سوف يبحث لاحقا ـ مبدئيا مجتمعاتها بمزايا تكيّف أساسية أكثر مما تفعل في مجتمعات لا تقوم بتطويرها. ويصاحب إدخالها ـ مأسستها على وجه التأكيد غالبا ـ إلى خلع حاد للمنظمة الاجتماعية السابقة، مسفرا بعض الأحيان وعلى المدى القصير عن خلل في التكيف، وحالما تجري مأسستها، تنزع إلى أن تصبح أجزاء أساسية لمجتمعات قادمة فيما بعد في خطوط التطور الوثيقة الصلة معها، ونادرا ما تستبعد إلا بحركة ارتدادية. تكون القضايا الكلية ملائمة لتوليد تغييرات أساسية خاصة بها. بواسطة تطوير مزيد من البنى المركبة عموما ما دام النظام يخضع إلى مزيد من التطور.

وخلافا للمورثات (الجينات) الإحيائية، فإن النماذج الثقافية عرضة لـ «الانتشار». لهذا السبب، ومن أجل المستوى الثقافي، فإنه من الضروري إضافة تفريق آخر، ما بين الظروف التي تستطيع وفقها سمة القدرة على التكيف أن تتطور للمرة الأولى، وبين تلك التي تفضل تبنيها من مصدر أسست عليه من المرة الأولى.

شروط تطور الثقافة والمجتمع الأساسية

من موهبته العضوية المتميزة ومن مقدرته العقلية واعتماده الأقصى على التعلم العام، يستمد الإنسان قدرته الفريدة على خلق ونقل الحضارة. إن الدستور الوراثي للنوع ليس وحده هو الذي يحدد «الحاجات» التي تواجه المحيط، بل هو هذا الدستور إضافة إلى التقليد الحضاري معا. ترسم مجموعة من التوقعات المعيارية العائدة إلى علاقة الإنسان بمحيطه، الطرق

التي يجب أن يتطور وفقها التكيف ويتوسع. تحل الابتكارات الثقافية، وحاملة تعريفات ما يجب أن تكون عليه حياة الإنسان، ضمن المدى المعلق بالأمر، معدل التنوعات الداروينية في الدستور الوراثي.

على أي حال فإن النماذج الثقافية أو التوجهات نفسها لا تضع نفسها بنفسها موضع التنفيذ. وبكونها مُدرَكة في أكثر مظاهرها الأساسية على أنها دينية، يجب أن يفصح عنها بالطبيعة بطرق تجعل التكيف الفعال ممكنا. عندي استعداد أن أعامل المظهر التوجيهي الكلي للثقافة نفسها بالصيغ الأبسط والأقل تطورا، كمرادف مباشر مع «الدين». ولكن بما أن النظام الحضاري، الذي لم يعد أمرا شخصيا بقدر ما هو نموذج وراثي، هو نظام مشترك بين جميع الأفراد، فإنه لا بد من وجود آلية للاتصال لتكون الوسيط لهذه المشاركة. القضية الكلية التطورية الأساسية هنا هي اللغة، ولا تفتقر إليها أي مجموعة بشرية قائمة. لا يمكن تصور الاتصال ولا عمليات التعلم التي تجعلها ممكنة، من دون العلاقات المنظمة بشكل فعال بين أولئك الذين يعلمون ويتعلمون ويتواصلون.

يبدو أن المنشأ المتطور للمنظمة الاجتماعية هو القرابة. وهي بالمعنى التطوري توسع في نظام التذييات في التناسل الجنسي الثنائي.

إن حتمية التفاعل الاجتماعي هي نتيجة لازمة من محورية الثقافة، تماما كما هي الحاجة إلى تأسيس نظام اجتماعي قابل للتطبيق «يحمل» هذه الثقافة. إن لبَّ نظام القربى هو تحريم العلاقة مع المحرمات، أو بشكل أكثر عمومية أحكام بناء علاقات من التزاوج من الأباعد والتزاوج من الأقارب، علاقات سلالات وألفة وسكن. أخيرا، بما أن المستوى الثقافي للعمل يتطلب استخدام الدماغ واليدين وأعضاء أخرى بنجاح وبتعامل فعّال مع المحيط المادي، قد نقول إن الثقافة تتطلب وجود التكنولوجيا التي هي، في صيغتها العامة غير المتميزة، توليفة من المعرفة التجريبية والتقنيات العملية.

هذه الملامح الأربعة، حتى لأبسط نظم العمل ـ «المعتقد»، التواصل بواسطة اللغة، المنظمة الاجتماعية من خلال القرابة، والتكنولوجيا، قد تعتبر كمجموعة مندمجة من القضايا الكلية التطورية حتى عند أقدم مستوى إنساني. لم يوجد أي مجتمع إنساني معروف من دون كل هذه الملامح الأربعة بعلاقاتها بعضها مع بعض المحددة نسبيا. يشكل وجودها في الحقيقة الحد الأدنى الذي يطبع مجتمعا بطابع ليقال إنه إنساني فعلا.

لا توجد العلاقات المنهجية المنظمة بين هذه العناصر الأربعة فقط، ولكنها توجد بينها وبين اكثر أطر عمل التطور البيولوجي عمومية أيضا. التكنولوجيا بوضوح هي التركيز الرئيسي لمنظومة العلاقات المتكيفة للنظام البشري مع محيطه المادي. إن علاقات القربى هي الامتداد الاجتماعي للتمفصل الأساسي للعضوية الفردية مع النوع، من خلال تواصل التكاثر الجنسي الثنائي. ولكن، ومن خلال مرونة وأهمية التعلم، يكون التواصل الثقافي والرمزي تكامليا مع المستوى الإنساني لمنظومة الشخصية الفردية. يجب أن تقوم الاتصالات اللغوية بالتوسط في العلاقات الاجتماعية بين الناس لكي تكون إنسانية بصورة واضحة. أخيرا، تجسد الأنماط الثقافية الأساسية، التي تنظم المستويات الاجتماعية والنفسية والعضوية للنظام الكلي للعمل في العرف الديني، بؤرة استخدام الرمزية لضبط الاختلاف والتنوع في الظروف التي يتعرض لها النظام الإنساني (كلما كان النظام أكثر بدائية، كان أكثر انحصارا).

التصنيف الاجتماعي

هناك قضيتان تطوريتان كليتان على علاقة مباشرة متبادلة في عملية نشوء ما قد يدعى بالمرحلة «البدائية» من التطور الاجتماعي. إنها تلك التي تطور نظام تصنيف اجتماعيا معروفا جدا، وتطور نظاما واضحا للشرعية الثقافية من أجل وظائف اجتماعية متمايزة (الدور السياسي بشكل بارز)، مستقلة عن القرابة. يُربَط الاثنان بإحكام، ولكنني أميل إلى الاعتقاد أن التصنيف يأتي أولا وهو شرطٌ شرعية الوظيفة السياسية.

يكمن مفتاح الأهمية التطورية للتصنيف في دور عزو المكانة الاجتماعية في المجتمعات البدائية إلى معايير الصلة الحيوية (البيولوجية)، إن سلسلة القرابة للمنظمة الاجتماعية، هي في جوهرها «شبكة» نسيج من العلاقات التي لا تحتوي في ذاتها مبدأ الالتزام بالنظام عندما يتميز عن فئات فرعية معينة أخرى ضمنها. من المحتمل أن أول وأهم أساس للالتزام هو المعيار السياسي للسلطة الإقليمية. ولكن المشكلة الاقتصادية للتمفصل مع المحيط، مرتبطة بعلاقة القربى (النسب) بالإضافة إلى العلاقة مع فئات أخرى بارزة في المجتمعات البدائية. في المثال الأول يبنى هذا بالدرجة

الأولى على موقع المقيم (الساكن)، الذي يصبح مهما إلى درجة كبيرة حالما يضع التطور التكنولوجي (بالذات تطور الزراعة المستقرة) قيمة لحدود واستمرارية الموقع.

افترض، لأهداف حالية، أن السكان ـ في المجتمع الذي نناقشه ـ الذين يشغلون منطقة إقليمية، متزوجون بشكل عام زواج أقارب، مع زواج بعض أعضائه من آخرين، من مجموعات بشرية إقليمية أخرى، إن حدث ذلك. فهو أمر استثنائي نوعا ما، وهو من دون تنسيق منهجي منظم. ولدى الأخذ بعين الاعتبار المجتمع الإقليمي الداخلي النمو (الذي يعتمد على زواج الأقارب) ،الذي يشكل أغلبية من المجموعات المحلية الصافية بشكل مفترض منطقيا، فإنه يمكن شرح العمليات العامة المعينة للتمايز الداخلي للمجتمع. يكاد الاختلاف الأساسي في المقام والهيبة بين مجموعات أصحاب الوجوه المتغضنة (المركزية)، أو مجموعات السكان الأكبر سنا وبين مجموعات الأبناء الصغار، يكاد يكون أحد مظاهرها، سواء كان التمايز على أساس الميلاد أو لم يكن. عموما يجب على المجموعات الأخيرة أن تقبل بعيش "أقل امتيازات مما للمجموعات الأولى، بما يشمل مكان الإقامة. هذه هي الحال على الأغلب، حيث تصبح مجموعات السكن وحدات لضبط الموارد، وهي بهذا تختلف بشكل حاد عن المجموعات السياسية الأكثر شمولا. وبهذا الشكل يكاد مظهر آخر لمستوى متزايد من التمايز الوظيفي بين بُنى المجتمع يكون ذا علاقة مع هذا.

أعتقد جيدا، أن مكانة القرابة، في كل من معايير النَسَب ومكانة فرص الزواج النسبية، مرتبطة إلى حد عال بالفائدة الاقتصادية والقوة السياسية النسبية، وهذا معناه أنه تحت الظروف التي افترضت، يطغى اتجاه نحو التمايز (العمودي) للمجتمع كنظام، يُبطل مفعول ضغط شبكة القرابة للمساواة بين منزلة كل وحدات شخصية القرابة. هذا الميل هو نتاج قوتين متقاربتين.

من جهة يفرق بين المزايا (المنافع) النسبية: أعضاء الأبناء الأصغر سنا. يدفع بوحدات القرابة قسرا، صاحبة الادعاءات الأقل بحق الأولوية، إلى مواقع الأطراف. ينتقلون إلى مواقع إقامة أقل في مزاياها، ويقبلون بموارد اقتصادية أقل مردودا، وهم ليسوا في موقع مناسب لمجابهة هذه المساومة باستخدام القوة السياسية.

من جهة أخرى، يكسب المجتمع كنظام، مزايا عملية بتركيز المسؤولية في وظائف معينة. يتمركز هذا التركيز تحليليا في منطقتين، السياسية والدينية. أولا: إن التعقيد المتزايد لمجتمع ازداد بالسكان، ومن المحتمل أنه ازداد إقليميا وأصبح متميزا بمفهوم المكانة، يثير مزيدا من المشاكل الصعبة للتنظيم الداخلي ـ على سبيل المثال، السيطرة على العنف، التمسك بالثروة، أحكام الزواج،... إلخ ـ ومزيد من المشاكل الصعبة أمام الدفاع ضد الاختراق من الخارج.

ثانيا: يوضع تقليد ثقافي قريب من تفاصيل الحياة اليومية كلها، ومصالح وتكافل مجموعات معينة، تحت حالة ضغط بسبب الحجم المتزايد والتنوع والاختلاف.

هناك إذن، ضغط لمركزة كل من المسؤولية من أجل النظم الرمزية، خاصة الدينية، والسلطة في العمليات الجماعية، ثم إعادة تحديدهما نحو تعميم أكبر.

افترض، من أجل النقاش الحالي، أن التوجهات لمركزة المسؤولية السياسية والدينية لا تحتاج إلى أن تتمايز بوضوح في أي وضعية فورية. النقطة الأساسية هي أن التمييز بين المجموعات المرتبط بمحور الحسن والسيئ يميل إلى الالتقاء مع «الحاجة» العملية لتمركز المسؤولية. وبما أن المسؤولية والهيبة مرتبطتان جوهريا في نظام من الآمال المبنية مؤسساتيا، فإن الفريق المنتفع يميل إلى أن يفترض ـ أو أنه نسب إليها ـ المسؤوليات المتمركزة. ينبغي أن يكون من الواضح أن المشكلة لا تعير اهتماما للتوازن بين الخدمات المقدمة للآخرين والفوائد التي تجنيها المجموعة المنتفعة، بل لتقارب كل من مجموعتي القوى هذه التي تميل إلى نفس النتيجة البنيوية الأساسية.

يمكن لتطور اللغة المكتوبة أن يصبح عاملا أساسيا مسرّعا في هذه العملية؛ لأن التعليم بطبيعة الحال لا يستطيع أن يشمل كل السكان في سن التعليم، وهو يمنح بذلك مزايا متكيفة هائلة، لها أيضا ميل لتأييد عناصر دينية أو ثقافية أكثر من العناصر السياسية.

تحدث الخطوة الحاسمة في تطور نظام التصنيف عندما تفرض عناصر مهمة في السكان الامتيازات والأدوار ذات المقام الأعلى، وتقصي كل العناصر الأخرى، بواسطة الاحتواء على الأقل.

هذا يخلق طبقة «عليا» أو «قائدة»، أو ربما «حاكمة»، تقف مقابل [illegible] السكان. وبأخذ الظروف المبكرة بعين الاعتبار، أو بالأحرى ليست المبكرة جدا، لابد من أن العضوية في الطبقة العليا ترتكز أساسا، إن لم يكن بالكامل، على منزلة القرابة. وهكذا قد ينجح فرد عسكري أو قائد آخر في تأسيس معيار مهم للرتبة، ولكن بقيامه بذلك فهو يعلي من شأن منزلة سلالته. لا يستطيع أن يفصل أقاربه عن نجاحه الخاص، حتى لو فرضنا أنه قد يرغب في هذا.

التصنيف الاجتماعي بالمعنى الحالي هو إذن تمايز السكان على مقياس نفوذ مجموعات الأقرباء، بحيث إن التمييز بين مثل هذه المجموعات، أو طبقات منها، يصبح متوارثا إلى درجة لا يستهان بها. هناك أسباب لافتراض أن التوجه الأول، الذي قد يكرر، يقود إلى نظام الطبقتين. أهم وسائل تعزيز ودعم مثل هذا النظام هو التزاوج بين أفراد الطبقة العليا، بما أن هذا يعيد المبدأ الأول الذي يرسم، جنبا إلى جنب مع الإقليمية، الخطوط الكبرى لحدود المجتمعات الأولى، فإن الطبقة العليا تشكل نوعا من المجتمع البديل. إنها على كل حال ليست طبقة ما لم تشتمل بوضوح على نظيرتها، الطبقة الدنيا، في المجموعة الاجتماعية نفسها.

هناك احتمالات متنوعة للتعبير التطوري من نظام الطبقتين «نظام المجتمعات الأولى» هذا من المحتمل أن الأكثر أهمية بينها يؤدي إلى نظام الطبقات الأربع، هذا يرتكز على تطور المجتمعات المدنية التي تتمركز فيها الوظائف الإدارية السياسية والنشاطات الدينية والنشاطات الثقافية الأخرى، ويدار بها عمل اقتصادي متخصص إقليميا.

وهكذا تنشأ «مراكز» معممة لنشاط ذي نظام أعلى، لكن الحقائق الملحّة للمنظمة الاجتماعية تتطلب أن تكون تلك المراكز ـ مثل المجتمعات المحلية ـ مشتملة ـ مثلا ـ على مراكز إقليمية لا يمكن أن يسكنها أناس الطبقة العليا حصريا. بذلك تتجه الطبقة العليا الحضرية إلى أن تتمايز عن الطبقة العليا الريفية، والطبقة الحضرية عن الطبقة الريفية الدنيا. عندما يحدث ذلك لا يعود هناك نظام تراتبي طولي للطبقات، ولكن بما أن منزلة القرابة المتوارثة هي المحدد الأساسي لوسيلة الفرد للوصول «للمصالح «فقد نتحدث عن مجتمع مكون من طبقات وراء أدنى مستوى من التعقيد، كل مجتمع منظم في طبقات.

ونظرا إلى أهميته الواسعة، فإن التصنيف الاجتماعي الطبقي هو قضية كلية تطورية، إن أكثر المجتمعات بدائية لا تصنف وفق نظام الطبقات بالمعنى المعروف حاليا، ولكن عندما نتخطى هذه المجتمعات، يصبح التصنيف الاجتماعي مستلزما أساسيا للمزيد من التقدم الواسع وفق اعتبارين أساسيين:

أولا، ما دعوته بموقع «المقام» أو«الجاه» أو «موقع التميز» هو مستلزم أساسي عام لحشد قوة القيادة المسؤولة. إلا أن أولئك الذين يفتقدون الموقع الراسخ لا يمكنهم النجاح في تحمل عبء مسؤولية إحداث تغييرات مهمة إلا بتوقعات قليلة. يخص الاعتبار الثاني توافر موارد من أجل التحديث القابل للتطبيق. ترتبط هيمنة قوة النسب والقرابة في المؤسسة الاجتماعية بالتزمت بشكل لا ينفصم. يقوم الناس بعمل ما هو مطلوب منهم بمقتضى منزلة نسبهم. مهما كانت الدرجة التي يكون فيها النسب هو أساس التكافل ضمن الطبقة العليا، فإن انغلاق دائرة هذه الطبقة بالتزاوج بين الأقرباء يقف حائلا بينها وبين المطالبة بالخدمات والموارد الأخرى التي للجماعات الدنيا. ما دامت الأخيرة هي أصلا ضمن المجتمع نفسه، مما يتطلب التكافل عبر الطبقة نفسها، تصبح العلاقات النفعية المتبادلة القائمة على أساس غير أساس القرابة (مثلا، علاقات السيد الحامي ـ التابع) ممكنة ـ فاتحة الباب من أجل تعريفات شمولية للجدارة، بالإضافة إلى تزويد الجماعات العليا بالموارد من أجل متابعة مصالحهم الخاصة.

وهكذا قد يعتبر التصنيف الطبقي الاجتماعي في تطوره الأولي واحدا من الشروط الأساسية لتحرير عملية التطور الاجتماعي من العقبات التي يطرحها النسب. إن التأكيد القوي على القرابة في الكثير من الأدبيات الاجتماعية حول التصنيف الطبقي، الذي يميل إلى إبهام حقيقة أن الحركية الجديدة صارت ممكنة بواسطة التصنيف الطبقي، عائد أساسا إلى مثل هذا التغير في محسوبية القرابة، مثلما هو عائد إلى التغير في الخطوط الطبقية.

ويبقى التصنيف الاجتماعي الطبقي، طبعا، معلما بنيويا أساسيا لمجتمعات لاحقة، ويأخذ تنوعا واسعا من الأشكال في تطوره، بما أن العملية العامة للتغيير التطوري تنتج سلسلة من مسارات التمايز بناء على أسس عدة. فمن

غير المحتمل أن نظاما بسيطا مفردا سوف يمثل نظام التصنيف الطبقي على نحو كاف في مجتمعات أكثر تقدما، لا يمكن ببساطة أن توصف البورجوازية في العصور الأوروبية الوسطى المتأخرة بأنها طبقة «وسطى ما بين الطبقات الاقطاعية»، الريفية والفلاحية بالدرجة الأولى، مع ذلك، ينزع التصنيف الطبقي إلى أن يمارس ضغطا لتحويل الأمر إلى سلطة معممة متسلسلة هرميا، متجاورة، إلى أسس معينة للجاه، مثل القوة السياسية، المصادر الخاصة للثروة... إلخ، هذا بدقة، لأنها تقرب هذه المزايا من بعضها في علاقاتها مع المكانة السائدة لجماعة النسب، ومن خلال وراثة النسب مارس التصنيف الطبقي الضغط لتستمر بهم من جيل إلى جيل، وهكذا حتى الانتقال إلى الحداثة الكاملة. يصبح التصنيف الطبقي الاجتماعي في الدرجة الأولى غالبا، قوة محافظة؛ مناقضا بذلك الفرص التي يوفرها للتجديد في المراحل المبكرة.

الشرعية الثقافية

إن الشرعية الثقافية المتخصصة مثل التصنيف الطبقي، موغلة بعمق في الانبثاق من البدائية، والعمليتان مترابطتان بالتأكيد. ربما كان بالإمكان أن تناقش الشرعية أولا من نواح معينة حاسمة. إنها متطلب أساسي من أجل تأسيس نمط المكانة المتميزة التي أشير إليها في الأعلى...، ولا يمكن أن يقام أي تقدم أساسي في ما وراء مستوى المجتمع البدائي من دون كل من التصنيف الطبقي والشرعية.

إن نقطة المرجعية لتطور نظم الشرعية هي النظير الحضاري لشبكة نسيج سلسلة القرابة مع مساراتها المفترضة للمجموعات. هذا هو التعريف الحضاري للجماعة الاجتماعية ببساطة على أنه «نحن الذين هم بشرٌ أساسا أو أناس»، وعلى أننا غير متمايزين عن أسلافنا وعن بعض الآخرين الذين نعاصرهم، حتى في مفاهيم معينة للزمن ـ إلا في مكان معين بالنسبة إلى المؤسسين الأسطوريين ـ إن كان الآخرون يميزون على أنهم آخرون (في نمط شبكة نسيج مثالي لن يكونوا كذلك وسيكونون مجرد جماعات قرابة خاصة). وعلى أنهم يعدون وكأنهم ليسوا «بشرا حقا»، غرباء، بمعنى أن علاقتهم بنا ليست سهلة الفهم.

وأعني بالشرعية الثقافية الواضحة انبثاق تعريف حضاري مؤسساتي لمجتمع المرجعية، بالذات مرجعية «النحن» (مثلا، «نحن التيكوبيا» في دراسة لـ «فيرت») المتمايزة عن مجتمعات أخرى تاريخيا أو نسبيا أو الأمرين معا، بينما تؤكد جدارة النحنية (من نحن) في سياق معياري. يجب أن يكون هذا التعريف دينيا من ناحية ما، مثلا آن يكون مذكورا في عبارات من طقس مقدس معين للعلاقات مع المقدسات، قد يسبغ ملامح متنوعة جديرة بالتقدير على الجماعة، مثلا جمال مادي (محسوس) براعة عدوانية فائقة، وصاية مخلصة لمنطقة مقدسة أو تقليد مقدس...

إن استخدام كلمة تشريع مرتبط بشكل محكم بتحليل ماكس فيبر للسلطة السياسية. وبتأثير أسباب مهمة جدا، فإن التركيز الأساسي للمراحل الأولى بعد البدائية هو سياسي، يستخدم قدرة المجتمع على تنفيذ العمل الجماعي المتعاون. إن التصنيف الطبقي الاجتماعي، إذن، هو شرط أساسي للتقدم الأساسي في الفعالية السياسية، لأنه كما ذكر للتو، يعطي عناصر التزام القيادة الجماعية.

يخلق التمايز المتأصل في التصنيف الطبقي موارد جديدة للتوتر والفوضى الكامنة. ويضاعف استخدام موقع الامتياز لتبني تجديدات سياسية من هذا التوتر. خاصة، كما هي الحال عادة، إذا كان واضعو التجديدات الاجتماعية الرئيسية قد استفادوا مسبقا فإن هذا يتطلب منهم الشرعية لكل من أعمالهم ومواقعهم. وهكذا فإن الحركية المتأصلة في تطور النظم الثقافية تتركز حول الأهمية الثقافية لسؤال «لماذا»: لماذا تحدث ترتيبات اجتماعية مثل علاقات الامتيازات والسلطة والمكافآت والحرمانات المرافقة هذه، ولماذا تبنى على الشكل الذي هي عليه؟ فتتجمع هذه الحركية الثقافية مع نتائج تطورات التصنيف الاجتماعي التي أوجزت لتوها. لهذا السبب فالمشكلة الصعبة هنا تتعلق بكل فرد من أفراد المجتمع، تلك التي للامتيازات المبررة، والامتيازات مقابل الأعباء والحرمانات، ولكن مشكلة معنى المشروع الاجتماعي ككل تكمن وراء هذا.

إن الجدال الفعال هنا يستخدم من أجل التصنيف الطبقي فوق جبهة عريضة متسعة وباستقلال نسبي لتنوعات ثقافية معينة. ليس على القادة السياسيين أن يملكوا القوة الكافية على المدى الطويل فقط، بل أيضا

الشرعية اللازمة لها، بشكل خاص عندما يكون من الواجب أن تعد حلولا تجهيزية أكبر، وكذلك أن تشرع. يجب أن يصبح التشريع واضحا نسبيا، وأن يصبح في كثير من الحالات وظيفة متمايزة اجتماعيا. إن تضافر الأنماط الثقافية المتمايزة للشرعية مع القوى المتمايزة اجتماعيا هو مظهر أساسي للشرعية التطويرية العالمية.

بما أن القضايا الكونية تطورية، فإن التصنيف والتشريع يترافق مع المشاكل التطويرية للتغلب على الرابطة النسبية للقرابة من جهة، ومن الجهة الأخرى للثقافة المتحولة إلى التقليدية، وبدورها قامت بتوفير الأساس اللازم لتمايز النظام الذي كان سابقا غير متمايز من النواحي المتعلقة بالموضوع.

يجب أن يفرق بين التمايز والتجزؤ، أي، إما أن تتطور وحدات قطاعية غير متمايزة لأي نموذج مطروح ضمن النظام، وإما أن تنشق وحدات من النظام نفسه لتشكيل مجتمعات جديدة. عملية تبدو لتكون شائعة عند مستويات بدائية بشكل خاص.

يتطلب التمايز تكافلا واندماجا للنظام ككل، مع كل الولاء والإخلاص المتبادل والتعريفات المعيارية العامة للوضع. إن التصنيف الطبقي، كما هو مفهوم هنا، هو تمايز متسلسل هرميا للمنزلة الرفيعة التي تتجاوز حدود شبكة النسيج، ويحدث بالتحديد ضمن تجمع منفرد «مجتمع اجتماعي». إن الشرعية هي تمايز التعريفات الثقافية لأنماط معيارية من اندماج مسلم به، مطوق تماما بالبنية الاجتماعية، مترافق بمؤسسة الوظيفة المشرعة الواضحة، ذات التوجه الثقافي في نظم فرعية للمجتمع.

المنظمة البيروقراطية

تتطور قضيتان كليتان، كل واحدة بدرجة متفاوتة من الكمال والأهمية النسبية، في مجتمعات تجاوزت المرحلة البدائية إلى حد بعيد. بالذات تلك التي لديها تعليم مؤسساتي جيد. وهما البيروقراطية الإدارية، وتوجد في المراحل الأولى بشكل طاغ في الحكومة. والقضية الثانية هي النقود والأسواق. وسوف أبحث البيروقراطية أولا؛ لأن تطورها من المحتمل أن يسبق تطور النقود أو الأسواق.

على رغم الانتقادات التي تعرضت لها البيروقراطية، بشكل أساسي في ضوء تعقيدات المنظمات الحديثة، يمكن لنموذج «فيبر» أن يخدم كنقطة مرجعية أولية لمناقشة البيروقراطية، فعملها الحاسم هو مأسسة سلطة المكتب، هذا يعني أن كلا من أصحاب المناصب الأفراد وربما الأكثر أهمية، المنظمة البيروقراطية نفسها، قد يعملون رسميا من أجل أو «باسم»، المنظمة، التي لا يمكن أن توجد بطريقة أخرى، سوف أدعو هذه القدرة على التصرف، أو بشكل أوسع، القدرة على صنع ونشر القرارات الملزمة، أدعوها سلطة بالمعنى التحليلي الدقيق.

والسلطة، على الرغم من أنها مدعومة بعقوبات قسرية تصل إلى حد استخدام القوة المادية، تستند في الوقت نفسه إلى التكافل التام والرضا المتبادل للنظام الذي يتضمن كلا من مستخدمي السلطة و«دوافع» استخدامها، (لاحظ أنني لا أقول ضد من تستخدم: و«الضد» قد يوجد وقد لا يوجد)، السلطة في هذا المعنى هي قدرة وحدة في النظام الاجتماعي، جماعيا أو فرديا، على تقرير أو تفعيل التزامات للأداء الذي يساهم في تحقيق أهداف الجماعة. إنها ليست بحد ذاتها «عاملا» في الفعالية، ولا مردودا «حقيقيا» للعملية، ولكنها وسيط للتحريك أو لاكتساب العوامل والنواتج. في هذا المجال، هي مثل المال.

تقتضي الوظيفة التفريق بين دور من يحتل منصبا ومستلزمات أخرى لدور الشخص وفوق كل شيء تمييزها عن أدوار قرابته، فإذا كانت الجماعة تحدد الوظيفة حسب وضع القرابة فلا يمكن أن تكون وظيفة بيروقراطية بالمعنى الحالي للكلمة. لم يرسخ أي من نموذجي السلطة الآخرين اللذين بحثهما «فيبر» ـ التقليدي والكارزمي ـ هذا التمايز بين الدور المنظماتي والمكانة «الشخصية» لصاحب المنصب. ومن ثم فإن السلطة البيروقراطية هي قانونية ـ عقلانية في نموذجها.

داخليا، يتميز النظام البيروقراطي دائما بتسلسل هرمي مؤسساتي للسلطة يتوزع على محورين : مستوى السلطة و«مجال» (ميدان) الكفاءة، إن مجالات الكفاءة محددة، إما على أسس قطاعية، مثلا، إقليميا، وإما على أسس وظيفية، مثلا وحدات دعم، ووحدات قتال في الجيش. وتحدد مظاهر التسلسل الهرمي المستويات التي تؤخذ عندها قرارات السلطة العليا، وفي

حالة الصراع، يعلو قرار الرئاسة على قرارات السلطة الأدنى. إنه من بيروقراطي عام، كلما ارتفع المستوى كان العدد النسبي لقوى صنع القرار أصغر، سواء أكان فرديا أم جماعيا، وكلما اتسع النطاق المشمول بقراراتها، بحيث يجب بشكل عام أن تحمل قوة منفردة عند القمة المسؤولية عن أي مشاكل تؤثر في المنظمة. إن مثل هذا التسلسل الهرمي هو أحد السلطات «الخالصة» لأن مكونات المكانة في داخل البيروقراطية مختلفة عن مكوناتها في غيرها، مثلا الطبقة الاجتماعية. ومع ذلك، حتى مع تمايز واضح نوعا ما، من المحتمل أن يكون الموقع في نظام التصنيف الطبقي مرتبطا إلى حد عال مع الموقع في التسلسل الهرمي للسلطة. ونادرا ما يحدث، إن لم يكن لا يحدث أبدا، أن يكون موظفون ذوو مرتبة عالية أعضاء في طبقة اجتماعية أدنى بشكل لا لبس فيه.

خارجيا، هناك حدان معينان مهمان يخلقان مصاعب للبيروقراطيات: الأول يتعلق بتجنيد القوة العاملة، والحصول على تسهيلات، في الوضع المثالي، يشكل الموقع في مؤسسة بيروقراطية دورا وظيفيا يقتضي وجوب تحديد معايير للصلاحية من حيث الكفاءة والإحساس العالي بالمسؤولية تجاه المؤسسة وليس تجاه المصالح الخاصة المستقلة عن تلك المؤسسة، أوربما المناقضة لها (في حالة صراع معها) المشكلة الحدودية الثانية تخص الدعم السياسي.

تكون منظمة ما بيروقراطية مادام من يحتلون مناصب في دوائرها يستطيعون أن يعملوا بشكل مستقل عن تأثير العناصر التي لها مصالح خاصة في مردودها، إلا أنه من المحتمل أن تكون هذه العناصر مستغرقة في تحديد أهداف المؤسسة من خلال قمتها اللابيروقراطية.

إن العزل عن تأثير كهذا، مثلا من خلال أقنية غير مشروعة (لا أخلاقية) كالرشوة، من الصعب أن يتمأسس، وكما هو معروف جيدا، فهو نادر نسبيا.

وفي الحالات المثلى يكون التسلسل الهرمي الداخلي وتقسيم الوظائف وتجنيد القوة العاملة والتسهيلات والتصدي للتأثير غير الملائم، منظمة كلها بواسطة معدلات عالمية، إن هذا متضمن في فرضية أن السلطة البيروقراطية تنتمي إلى نموذج فيبر العقلاني ـ القانوني طبعا، نصادف هذا الشرط في كثير من الأمثلة الملموسة بشكله الناقص، حتى في أعلى المجتمعات تطورا.

تميل البيروقراطية إلى أن تتطور بشكل أبكر في الإدارات الحكومية بشكل أساسي، لأنه حتى أكثر التقديرات التقريبية للمعيار الأساسي تواضعا تتطلب تركيزا يعتمد، كما نوه عنه في الأعلى، على المكانة والشرعية.

إن القاعدة التي صنفتُ عليها البيروقراطية كقضية كلية تطورية هي قاعدة بسيطة جدا، وكما قال فيبر إنها أكثر المؤسسات الإدارية التي اخترعها الإنسان فعالية على نطاق واسع، وليس هناك بديل مباشر لها، وحيث تكون المقدرة على تنفيذ عمليات منظمة على نطاق واسع، وذات أهمية، على سبيل المثال، العمليات العسكرية، بحشود قوية، السيطرة على المياه، إدارة الضرائب، ضبط عدد السكان الضخم غير المتجانس، والمشروع الإنتاجي الذي يتطلب استثمار رأس مال ضخم وقوة عاملة كبيرة، حيث تكون الوحدة القديرة بيروقراطيًا أعلى من تلك التي تفتقد هذه القدرة، إنها ليست على الإطلاق العامل البنيوي الوحيد، القادر على تكييف النظم الاجتماعية ولكن ليس هناك من يستطيع أن ينكر أنها مهمة. وفوق كل ذلك فإنها مبنية على مزيد من التخصصات الناشئة عن الانعتاق الواسع من الارتباطات التي يجعلها التصنيف الاجتماعي والتشريع المتخصص ممكنة.

النقود ومنظومة السوق

إن الفعالية الفورية لمهمة جماعية، خاصة على نطاق واسع، تعتمد على تركيز السلطة كما ذكرنا آنفا. السلطة هي جزء من مهمة تعبئة الموارد المتاحة للاستخدام لمصلحة الأهداف الجماعية المطلوبة، إلا أن تعبئة هذه الموارد هي مهمة مباشرة للوصول إلى هذه الموارد من خلال السوق. وعلى رغم أن السوق هو الوسيلة الأكثر عمومية لمثل هذا «الدخول»، فإن له منافسين اثنين أساسيين: أولا الحاجة من خلال التطبيق العملي المباشر للقوة السياسية، مثل تحديد هدف جماعي مشترك لأنه يملك أهمية عسكرية ويستلزم قوة عاملة تحت إمرته من أجل الدفاع الوطني. ثانيا تفعيل التآزر اللا سياسي والالتزامات المالية، مثل تلك التي للعضوية الدينية أو العرقية، المجتمع المحلي، الطبقة الاجتماعية... الموضوع الأساسي هنا هو «كواحد منا، فإنه من واجبك أن...»

يتضمن طريق القوة السياسية صعوبة أساسية بسبب دور الالتزام الواضح أو الضمني «ساهم، وإلا ...» بينما يثير تفعيل الالتزامات اللاسياسية، التي تشكل على الأقل فئتين أخريين، قضية الالتزامات البديلة. قد يسأل الشخص المحتكم إليه حفاظا على جماعته العرقية، «ماذا عن مشاكل عائلتي؟». بالمقارنة يتجنب تبادل السوق ثلاث ورطات: أولا أنه يجب أن أفعل ما هو متوقع أو أواجه عقوبة لعدم الامتثال. ثانيا : إن لم أذعن سأكون غير مخلص لجماعات معينة أكبر ويكون التماثل معها أمرا مهما جدا لوضعي العام ككل. ثالثا: إن لم أذعن، قد أخون الوحدة التي هي الأساس الرئيسي لأمني الشخصي المباشر (عائلتي مثلا).

تجعل علاقات تبادل السوق من الحصول على موارد من أجل فعالية مستقبلية أمرا ممكنا، وبذلك تتجنب مثل تلك الورطات لأن المال هو مورد عام للمستهلك المتلقي، الذي يستطيع أن يشتري «أشياء جيدة» بغض النظر عن علاقته بمصادرها من نواح أخرى، لا يمكن للوفرة من خلال السوق أن تكون غير محدودة ـ يجب ألا يكُون المرء قادرا على شراء الحب الأسري أو الولاء السياسي المطلق ـ ولكن يمكنه فقط تملك سلع مادية، وتوسعا يمكنه من السيطرة على الخدمات الشخصية بشرائها، وبشكل عام جدا، يمكن أن يكون ذلك شرعيا في سلسلة الأسواق المترابطة.

تشجع النقود كوسيط رمزي، الاستخدام النفعي الاقتصادي للأصول الحقيقية لأنه يمكن مبادلتها بها، ولكنها تمثل الأشياء المادية الملموسة بشكل مجرد حتى تصبح شيئا حياديا بين الادعاءات المتنافسة في سياقات متنوعة أخرى، تكون فيها هذه الأشياء نفسها مهمة في حد ذاتها. إنها بهذا تصرف الانتباه بعيدا عن الأهمية الأكثر تحققا وعموما المباشرة لتلك الأشياء، وتوجهه إلى أهميتها الذرائعية كوسيط ينطوي على القدرة على تحقيق أهداف أخرى. وبهذا تصبح النقود الوسيط العظيم في الاستخدام الذرائعي للبضائع والخدمات.

في نظام السوق والنقود، يجب مأسسة النقود كوسيلة للتبادل وحقوق الملكية، بما في ذلك نقل الملكية، وهي عموما خطوة إضافية تماسس على نطاق عريض حق الفرد التعاقدي في بيع خدماته في سوق العمل، دون أن يورط نفسه جديا في علاقات تبعية شائعة هي عادة وبطريقة ما غير حرة

عند مستويات الناس الأدنى مكانة. تمثل ملكية الأرض على أسس تؤدي إلى نقل ملكيتها، مشكلة مهمة جدا ويبدو امتدادها الواسع، إلا في حالات قليلة جدا، أن يكون تطورا متأخرا. إن نظام العقود في تبادلات النقود والسلع هو أيضاً ميدان معقد لتنوع كبير. وأخيرا، فإن النقود في حد ذاتها هي، بالإطلاق، كيان مستقل بسيط، وبشكل خاص فإن لتطور أدوات الائتمان والعمل المصرفي وما شابه، الكثير من التنوعات. هذه العناصر المؤسساتية متغيرات مستقلة إلى درجة كبيرة، وغالبا ما تتطور بصورة غير متساوية.

ولكن إن كانت العناصر الأساسية منها متطورة ومندمجة بشكل ملائم، فإن نظام السوق يزود الوحدات العاملة من المجتمع بما في ذلك الحكومة طبعا، برصيد من الموارد جاهزة للاستعمال، ويمكن استخدامها في سلسلة من الاستخدامات ويمكن أن تنقل، ضمن حدود ما، من استخدام إلى استخدام آخر، وتظهر أهمية مثل هذا الرصيد في النتائج الخطيرة التي تترتب على تقلصه حتى في أنظمة سياسية عالية التنظيم كبعض الإمبراطوريات القديمة.

إن السبب الرئيسي في وضع النقود والأسواق، بعد البيروقراطية، في السلسلة الحالية من قضايا التطور الكلية، هو أن ظروف تطورها الواسع المدى غير مستقرة، وهذا صحيح بشكل خاص في المجالات المهمة جدا؛ حيث لم يتأسس نظام عام من الأعراف العالمية. إن عمليات السوق والوسيط النقدي نفسه معتمدان حتما إلى درجة كبيرة على «الحماية» السياسية. وحقيقة أن تعبئة القوة السياسية وتطبيقها من خلال مؤسسة بيروقراطية هما غاية في الفعالية، تولدان فوائد في مقابل التضحية بفوائد معينة على المدى القريب، لمصلحة المرونة المعززة، التي يمكن لأنظمة السوق أن توفرها، وقد كان هذا تاريخيا ميدانا رئيسيا للصراع، وهو يتكرر اليوم في المجتمعات المتخلفة. ويعكس ميل المجتمعات النامية القوي إلى تبني النموذج «الاشتراكي»، تفضيلها لعملية الإنتاج المتزايد من خلال وسائل بيروقراطية مسيطر عليها حكوميا أكثر من وسائل لا مركزية متوجهة للسوق، ولكن بشكل عام فإن النقود ونظام السوق قد قاما، من دون شك، بمساهمة جوهرية لتقوية القدرة التكيفية في المجتمعات التي تطور فيها، وإنه من المرجح أن يعاني هؤلاء الذين يقيدونها بصورة قاسية مساوئ تكيفية على المدى الطويل.

أعراف عالمية معممة

هناك معلم مشترك بين السلطة البيروقراطية ونظام السوق، وهو أنهما يتحدان ومن ثم يعتمدان على أعراف عالمية.

على الرغم من أنه من الصعب جدا تفسير ما هي العناصر الحاسمة بدقة، كيف تتداخل وكيف تتطور، إلا أن المرء يستطيع تحديد تطور نظام قانوني عام كمظهر حاسم للتطور الاجتماعي، إن النظام القانوني العام هو نظام مندمج من أعراف عالمية، قابل للتطبيق على المجتمع ككل، أكثر منه على قطاعات وظيفية أو قطاعية عالية القيم، من حيث المبادئ والمعايير نجده عاما جدا، ومستقلا نسبيا عن كل من الوكالات الدينية التي تجعل النظام العرفي للمجتمع، ومجموعات المصلحة في القطاع الفعال بشكل خاص في الحكومة، شرعيا.

يجب ألا يهون أحد من الحد الذي تستطيع أن تتطور إليه كل من المؤسسة البيروقراطية ونظم السوق من دون نظام عرفي عالي التعميم.

وتشهد بذلك إمبراطوريات عظيمة مثل آسيا الصغرى، والصين القديمة، وربما أكثر الأمثلة دلالة الإمبراطورية الرومانية، بما في ذلك امتدادها البيزنطي. لكن هذه المجتمعات عانت إما من جمود جعلها تفشل في التطور بعد الوصول إلى نقاط معينة، وإما من عدم الاستقرار الذي قاد في كثير من الحالات إلى الانحطاط والتقهقر. وعلى الرغم من أن الكثير من عناصر النظام العرفي العام، كهذا، قد ظهر في شكل عالي التطور تماما في مجتمعات أقدم، فإن تبلورها، من وجهة نظري، في نظام مترابط منطقيا، يمثل خطوة جديدة متميزة تبشر بالعهد الحديث للتطور الاجتماعي أكثر من الثورة الاقتصادية نفسها.

إن التمايز الواضح بين الحكومة العلمانية والمؤسسة الدينية كان عملية طويلة معقدة، وتتطور نتائجها بشكل متفاوت، وربما ذهبت إلى أبعد ما يمكن في الفصل الحاد بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعبت البيروقراطية بالطبع دورا مهما في هذه العملية. وترافقت علمنة الحكومة مع علمنة القانون وتتعلق كلتاهما بمستوى عمومية النظام القانوني.

تميل نظم القانون التي أقرت دينيا مباشرة، الى التعامل مع الإذعان والطاعة وكأنهما واجب ديني، وتميل إلى أن تكون شرعية، بمعنى التأكيد على الأعراف المتقادمة والمحرمات المفصلة، مع ربط كل منها بزواجر مقدسة

معينة، والقانون العبري لأسفار العهد القديم، والتطورات المتأخرة في تعاليم التلمود، والشريعة الإسلامية المرتكزة على القرآن وتفسيراته هي أمثلة بارزة. ويجب، إذن، أن ترتكز القرارات القانونية وصياغة الأحكام لتغطية الأوضاع الجديدة بشكل مباشر قدر الإمكان على نص سلطوي مقدس.

لا ينزع قانون ديني كهذا إلى منع التعميم للمبدأ الشرعي فقط، ولكنه أيضاً ينزع إلى تفضيل ما دعاه «ڤيبر» بالجوهري على العقلانية الشكلية. ويميل مستوى مقاييس الدقة والسلامة القانونية إلى أن يكون التطبيق لمفاهيم دينية، وليس أن يكون الأمر مجرد ملاءمة إجرائية واتساقا مع مبدأ عام. لقد بزغت الأنظمة الأقدم والتي ما زال الكثير منها قائما، لتتعامل مع «العدالة» كتطبيق مباشر لتعاليم سلوك ديني وأخلاقي ضمن معنى ما سماه «ڤيبر» (wertradiomaliat) «مأسسة» من دون نظام مستقل للأعراف الاجتماعية، متكيف مع وظيفة الضبط الاجتماعي عند مستوى اجتماعي ما، والاندماج في مصطلحاته. إن أهم بؤر لمثل هذا النظام المستقل هي، أولا: نوع من تقنين الأعراف تحت مبادئ ليست أخلاقية أو دينية بشكل مباشر، على الرغم من أنها استمرت عموما بأن تكون موضوعة على أسس في الدين، وثانيا: صياغة القوانين الإجرائية، بشكل تحدد معه الأوضاع التي ستصنع فيها الأحكام على أساس اجتماعي. إن تأسيس المحاكم من أجل أغراض غير السماح للقادة السياسيين والدينيين بأن يصدروا الأحكام والأمثلة، هو أمر مهم بشكل خاص جدا... أتى القانون العام ليؤكد حماية الحقوق الفردية، ومؤسسة الملكية في أيدي الخاصة، وكل من حرية العقد وحماية المصالح التعاقدية بشكل أقوى بكثير مما فعل القانون الأوروبي.

أكد القانون العام أيضا على تطور المؤسسات، بما يتضمن نظام الخصومة، حيث الأطراف مستقلة للغاية عن المحكمة ولها حمايات إجرائية.

وبشكل ملحوظ، كانت هذه التطورات للقانون العام أجزاء متممة للمؤسسات البريطانية الأكثر تطورا مترافقا مع الحركة البيوريتانية متضمنة التأسيس الأخير لاستقلال البرلمان ولتطور العلوم الفيزيائية.

هذا التطور للقانون العام الإنكليزي مع تبنيه وتطويره المتزايد في عالم ما وراء البحار الناطق بالإنكليزية، لم يشكل أكثر الحالات تقدما للتنظيم العرفي العالمي فقط، ولكنه ربما كان حدثا حاسما من أجل العالم الحديث

أيضا. هذا النمط العام للنظام القانوني هو في رأيي الصفة المميزة المنفردة الأكثر أهمية في المجتمع الحديث. إلى حد كبير لم تكن مصادفة أن حدثت الثورة الصناعية أولا في بريطانيا بحيث إنني أعتقد أنه لأمر شرعي اعتبار النموذج الإنجليزي للنظام القانوني مطلبا أساسيا مؤسسا للوجود الأول للثورة الصناعية.

الاتحاد الديموقراطي

ان الاتحاد الديموقراطي بقيادة منتخبة وعضوية لها حق الاقتراع بالكامل هو تنظيم قانوني عالمي عالي التعميم، نوعا ما هو في جميع الاحتمالات أساسي وضروري لتطوير المركب البنيوي الأخير ليناقش كقضية عالمية للتطور الاجتماعي...

هناك أربعة مكونات مهمة بصورة حاسمة للاتحاد الديموقراطي. أولا مأسسة وظيفة القيادة في صيغة شغل المناصب العامة بالانتخاب، سواء أكان من يشغلها أفراد، أو هيئات تنفيذية، أو كوليجيوم(*) مثل الهيئات التشريعية. الثاني هو حق الانتخاب، المشاركة المؤسساتية للأعضاء في الصنع الجماعي للقرار من خلال انتخاب الموظفين، وغالبا من خلال التصويت على قضايا سياسية معينة. ثالثا مأسسة القواعد الإجرائية لعملية الانتخاب وتحديد معطياتها ومن أجل عملية «النقاش» أو عقد الحملات الانتخابية للتصويت من قبل المرشحين أو مؤيدي السياسات. رابعا مأسسة المبدأ الطوعي إلى أقرب تقريب ممكن فيما يتعلق بوضع العضوية. إن هذا أساسي في الاتحاد الخاص ولا يمكن لحالة تكون العضوية فيها جزئية أو إلزامية، أن تدعى اتحادا ديموقراطيا «خالصا»، ولكن عناصر الإكراه والالزام في الحكومة وكذا تكوين المجتمعات المحلية على أساس الميلاد يعيدان تشكيل هذا المبدأ، وهكذا تميل قضية تعميم حق الانتخاب إلى إحلال مبدأ العضوية الطوعية.

قد يعتبر أمر صياغة قواعد إجرائية قاطعة تحكم التصويت وعدّ الأصوات وتقييمها، حالة من العقلانية الشكلية في مفهوم «فيبر»، بما أنها تنقل نتائج العمل من سيطرة الفاعل الخاص، إنها تحدد سيطرته بطرح ورقة اقتراعه، مختارا من بين البدائل التي قدمت إليه رسميا. قد يساهم تصويته

(*) الكوليجيوم: هو مجلس يتمتع أعضاؤه بحقوق متساوية [المترجم].

بشكل غير مباشر في نتيجة لم يرغبها. مثلا من خلال تقسيم المعارضة إلى مرشح غير مرغوب فيه، وبذلك مساعدته فعليا، لكنه لا يستطيع السيطرة على ذلك إلا في عملية التصويت نفسها. إلى جانب صياغة كهذه، عرض «روكان» في دراسته التاريخية المقارنة للنظم الانتخابية الغربية، أنه يوجد هناك بصورة تسترعي النظر ميل عام لتطوير ثلاثة ملامح أخرى لحق الانتخاب. أولها هو العمومية، وتقليل، إن يكن ممكنا، إزالة التقارب بين العضوية والحرمان من حق التصويت والانتخاب، وهكذا، فإن مؤهلا، كالثروة، وأخيرا جدا، مؤهلا كالنوع (الجنس) أزيلا بحيث إن الدول المنظمة الديموقراطية الغربية الأساسية الآن، مع قليل من الاستثناءات، تملك حق «اقتراع الراشدين» العام. الثاني هو المساواة، إزالة نظام الطبقات كالنظام البروسي في الإمبراطورية الألمانية، مؤيداً لمبدأ، صوت واحد للمواطن الواحد. وأخيرا تعزل سرية ورقة الاقتراع قرار التصويت عن الضغوط الناشئة عن مكانة الأشخاص الأعلى مقاما أو الأنداد الذين قد يتدخلون في تعبير الناخب عن خياراته الشخصية.

يمكن صياغة خصائص معينة للمكتب المنتخب مكملة بشكل مباشر لحق الاقتراع. وبعيدا عن طرق إنجاز المكتب وأحكام تولي المناصب فيه، فإنه مشابه تماما لنموذج المكتب البيروقراطي، وأول المشابهات أنه يجب أن تنظم الإدارة في المكتب قانونيا بواسطة قواعد عامة. وثانيها أنه تماثلا مع عمومية حق الاقتراع، يوجد مبدأ وضع المصالح الخاصة أو القطاعية في المرتبة الثانية بعد المصلحة الجماعية ضمن جو من الكفاءة في المكتب. وثالثها أنه، تماثلا مع المساواة في حق الاقتراع، يوجد مبدأ المحاسبة أو المسؤولية عن القرارات أمام مجمل الناخبين. وأخيرا تماثلا مع سرية بطاقة الاقتراع، مبدأ تقييد سلطة المنصب وحصرها في حدود معينة بما يتناقض تماما وانتشار كل من السلطة التقليدية والكارزمية.

قد يعتبر تبني نمط معين نسبي، مثل المساواة في حق الاقتراع، ميلا عالميا، لسبب أساسي وهو أنه وفق المبدأ القائل بأن العضوية تختار كلا من التوجهات الواسعة للسياسات الجماعية والعناصر التي تملك مسؤوليات وصلاحيات قيادية بشكل صحيح، لا يوجد هناك، ضمن من يملكون الحد الأدنى من الكفاءة، أساس عام من أجل التمييز بين فئات الأعضاء. وكتقييد

على بنية السلطة ذات التسلسل الهرمي ضمن الجماعات (الشعوب)، تكون المساواة في حق الاقتراع الشرط المحدد أو المقيد للاتحاد الديموقراطي، تماثلا مع المساواة في الفرصة على التخوم البيروقراطية للدولة.

من الصعب، وليس هذا خافيا، أن يحول الاتحاد الديموقراطي المستقر إلى المؤسساتية، خاصة إن لم يكن في دول إقليمية وطنية على وجه الحصر. وفوق كل شيء، يبدو أن محاولة تغيير أولئك الممسكين مباشرة بالسلطة الفعالة، بهدف التخلي عن فرصهم طواعية، هي مهمة صعبة، رغم خطورة تعرض المصلحة للضياع، والتنازل عن السيطرة على الآلة الحكومية بعد الهزيمة الانتخابية كونها أكثر المشاكل لفتا للأنظار. إن النظام منفتح أيضا على صعوبات خطيرة أخرى، بشكل خاص الفساد والاستهتار الشعبي بالإضافة إلى دكتاتورية الأمر الواقع. فضلا عن ذلك فإن مثل هذه الصعوبات غائبة تماما في الاتحادات الخاصة كما تشهد ندرة النظم الانتخابية الفعالة في الاتحادات التجارية الضخمة.

الجدل الأساسي من أجل اعتبار الاتحاد الديموقراطي قضية كلية، رغم مثل هذه المشاكل، هو أنه كلما أصبح المجتمع أكبر وأكثر تعقيدا، ازدادت المنظمة السياسية الفعالة أهمية، ليس فقط في قدرتها الإدارية، ولكن أيضا وعلى المستوى نفسه، في دعمها للنظام القانوني العام. تتضمن الفعالية السياسية كلا من المعايير والمرونة الفعالة للمنظمة التي تملك السلطة.

تعتمد السلطة في كل الأحوال وبدقة، وكوسيط اجتماعي عام، على العنصر الاجتماعي بشكل ساحق، مثال ذلك هو التحول المنظم إلى المؤسساتية، وممارسة النفوذ، كرابط لنظام السلطة بالإجماع الاجتماعي ذي التنظيم العالي.

لا يمكن لأي صيغة مؤسساتية مختلفة أساسا عن الاتحاد الديموقراطي، وليس بالتحديد السلطة التشريعية والسلطة في معناها الأعم، إلا أن تتوسط إجماع الآراء في ممارساتها من قبل أشخاص وجماعات معينة، وصياغة قرارات سياسية معينة ملزمة. عند مستويات عالية من التمايز البنيوي في المجتمع ذاته، وفي نظامه الحكومي، لا يستطيع التشريع العام أن يملأ هذه الفجوة بشكل كاف. الدور الحاسم للنظام الاتحادي من وجهة النظر هذه هو المشاركة المنظمة في فرصة أن يتم سماع الفرد وممارسته للنفوذ وامتلاكه خيارا حقيقيا من بين بدائل عدة.

أدرك أنه للحصول على هذا الموقع عليّ أن أؤكد أنه من المحتمل ألا تتلاءم المنظمة الشيوعية الاستبدادية مع «الديموقراطية» في القدرة السياسية المتكاملة على المدى الطويل. إنني أتنبأ فعلا أنها ستبرهن على كونها غير مستقرة، وعلى أنها إما ستقوم بعمل تعديلات في الاتجاه العام للديموقراطية الانتخابية ونظام الحزب الجماعي، وإما أنه سيكون هناك «نكوص» (ارتداد) إلى أشكال من المؤسسات أقل تقدما وأقل فعالية من الناحية السياسية عموما، فاشلة في سرعة التقدم وإلى مدى يعكس ما قد يكون متوقعا.

خاتمة

ذكرت أربعة معالم للمجتمعات الإنسانية عند مستوى الثقافة والتنظيم الاجتماعي، بكونها تملك قضية كلية وأهمية رئيسية كمتطلبات أساسية من أجل النمو الثقافي الاجتماعي: تكنولوجيا، مؤسسة قربى ترتكز على تحريم الزواج من الأقارب، تواصل يرتكز على اللغة والدين...

نسبيا إن تحويل هذه المركبات الأربعة مع علاقاتها المتداخلة إلى المؤسساتية هو أمر متفاوت. على كل، وضمن أوسع إطار للمرجعية، قد نفكر بهم كمشكلين بعضهم مع بعض للمخطط الرئيسي للأساسيات البنيوية للمجتمع الحديث. وبوضوح، يمنح مثل هذا التضافر المتوازن نسبة إلى مقتضيات وحدات اجتماعية معينة، لأناسه ميزة التكيف أكثر بكثير من القدرة البنيوية الممكنة لمجتمعات تفتقر إليها.

بالتأكيد فإن صلة تلك الفرضية بمشاكل «التحديث» السريع في المجتمعات «المتخلفة الحالية» هي صلة مهمة للغاية.

أدرك أنه للحصول على هذا الموقع عليّ أن أؤكد أنه من المحتمل ألا تتلاءم المنظمة الشيوعية الاستبدادية مع «الديموقراطية» في القدرة السياسية المتكاملة على المدى الطويل. إنني أتنبأ فعلا أنها ستبرهن على كونها غير مستقرة، وعلى أنها إما ستقوم بعمل تعديلات في الاتجاه العام للديموقراطية الانتخابية ونظام الحزب الجماعي، وإما أنه سيكون هناك «نكوص» (ارتداد) إلى أشكال من المؤسسات أقل تقدما وأقل فعالية من الناحية السياسية عموما، فاشلة في سرعة التقدم وإلى مدى يعكس ما قد يكون متوقعا.

خاتمة

ذكرت أربعة معالم للمجتمعات الإنسانية عند مستوى الثقافة والتنظيم الاجتماعي، بكونها تملك قضية كلية وأهمية رئيسية كمتطلبات أساسية من أجل النمو الثقافي الاجتماعي: تكنولوجيا، مؤسسة قربى ترتكز على تحريم الزواج من الأقارب، تواصل يرتكز على اللغة والدين...

نسبيا إن تحويل هذه المركبات الأربعة مع علاقاتها المتداخلة إلى المؤسساتية هو أمر متفاوت. على كل، وضمن أوسع إطار للمرجعية، قد نفكر بهم كمشكلين بعضهم مع بعض للمخطط الرئيسي للأساسيات البنيوية للمجتمع الحديث. وبوضوح، يمنح مثل هذا التضافر المتوازن نسبة إلى مقتضيات وحدات اجتماعية معينة، لأناسه ميزة التكيف أكثر بكثير من القدرة البنيوية الممكنة لمجتمعات تفتقر إليها.

بالتأكيد فإن صلة تلك الفرضية بمشاكل «التحديث» السريع في المجتمعات «المتخلفة الحالية» هي صلة مهمة للغاية.